



كافح

نشرة إلكترونية فصلية تصدرها هيئة مكافحة الفساد

اقرار الذمة المالية
حماية استباقية

الهيئة توقع (19) مذكرة تعاون
مع جامعات وكليات جامعية
متوسطة

المؤسسات الخاضعة
شريكة في تحليل مخاطر
الفساد



نيسان 2021

إفتتاحية العدد



تمكنت الهيئة رغم الظروف الصعبة الناتجة عن جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات، من مواصلة أداء عملها المهني وتنفيذ مهامها ومسؤولياتها وفق الصلاحيات الممنوحة لها في قانون مكافحة الفساد، واستطاعت الهيئة بكوادرها وموظفيها تحقيق سلسلة إنجازات بالغة الأهمية على مستوى تلقي الشكاوى والبلاغات ودراساتها والتحري بشأنها تمهيدا لاتخاذ المقتضى القانوني بخصوصها، إضافة الى التمسك بتوجيهات وتعليمات سيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين فيما يتعلق بتعزيز الحوكمة والنزاهة وتدابير الوقاية من الفساد عبر تنفيذ سلسلة

إجراءات وقرارات واضحة أبرزها المباشرة بأعداد استراتيجية هيئة مكافحة الفساد، ومضاعفة الجهود من أجل ترتيب وتنظيم البيئة الداخلية في الهيئة بما يعزز جهودها التطويرية في القيام بدورها الريادي في قيادة الجهود الوطنية من أجل تعزيز النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد عبر بناء نظام الجودة الشاملة وإنجاز الخطط التشغيلية المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٢ وبما يحقق ما نصبوا اليه في الوصول الى دولة فلسطينية مستقلة خالية من الفساد بالشراكة الوطنية والإقليمية والدولية. وإننا في هذا المقام وبمناسبة صدور العدد الرابع من النشرة الفصلية الالكترونية للهيئة التي تحمل اسم « كافح » نجدد التأكيد على التوجهات والسياسات والمبادئ الراسخة في عمل الهيئة لخدمة أبناء شعبنا ووضع المواطن وخدمته في سلم الأولويات الوطنية مع التشديد على ان هيئة مكافحة الفساد تواصل نهجها المهني باعتبارها الحارس الأمين على المال بالشراكة مع كافة مكونات المجتمع بما يعزز حقيقة ان مسؤولية تعزيز النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد لن يتحقق دون الانخراط الواسع من كافة أبناء شعبنا في دعم هذه الجهود الخيرة التي تؤسس الى تطوير عمل مؤسساتنا الوطنية وتمتين قدرتها على الصمود والتحدي والاستمرار في طريق بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تستند الى مبادئ حقوق الانسان وسيادة القانون بما يليق بشعبنا صاحب التضحيات الجسام من أجل نيل الحرية والاستقلال وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

الأستاذ رائد رضوان

رئيس هيئة مكافحة الفساد

خلال شهري كانون ثاني وشباط مكافحة الفساد تتلقى (128) شكوى وبلاغ، وتنجز (113)

تلقت هيئة مكافحة الفساد (128) شكوى وبلاغ، وأنجزت (113) شكوى وبلاغ خلال شهري كانون ثاني وشباط 2021، وأحالت (4) إلى النائب العام.

كما تسلمت الهيئة (654) إقرار ذمة مالية، وسلمت (1276) إقراراً خلال الفترة ذاتها، إلى ذلك رفعت السرية المصرفية عن (9) ملفات، وقامت بـ (12) جولة تفتيش ميدانية.

وعقد رئيس الهيئة رائد رضوان سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي عدد من الهيئات والجمعيات الرسمية والشعبية، وذلك في إطار حرص الهيئة تعزيز تعاونها وتوطيد علاقتها التشاركية مع مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية والشعبية والخاصة، لإشراك الكل الفلسطيني في جهود مكافحة الفساد.

وحرص رئيس الهيئة منذ بدء تسلمه مهام كرئيس لهيئة مكافحة الفساد في شهر كانون ثاني المنصرم، على تعبئة إقرار الذمة المالية الخاص به، في رسالة واضحة للمجتمع الفلسطيني بأكمله بخصوص أهمية تعبئة اقرارات الذمة المالية لمن يتولى منصب عام في مؤسساتنا الوطنية.



هيئة مكافحة الفساد تُطلق تقريرها الأول للمرصد الوطني لمؤشرات الفساد ٢٠٢٠

أطلقت هيئة مكافحة الفساد التقرير الأول « للمرصد الوطني لمؤشرات الفساد ٢٠٢٠ » والذي يعتبر الأول من نوعه على المستويين الإقليمي والدولي، ويشتمل التقرير على أبرز المؤشرات الإحصائية لتلقي الشكاوى والبلاغات والملفات التحقيقية والقضايا التي فصلت من قبل محكمة جرائم الفساد في عام ٢٠٢٠.

وقال رئيس الهيئة أ. رائد رضوان أن إنجاز هذا التقرير يعكس جهود الهيئة في ممارسة اختصاصاتها على صعيد تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والوقاية من آفة الفساد ومحاربتها، حيث يأتي هذا التقرير في إطار الالتزام المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022.

واضاف: أن فلسطين تُعتبر سبّاقة في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي؛ حيث أسست الهيئة دائرة المرصد الوطني لمؤشرات الفساد ليكون الجهة الرسمية المتخصصة في رصد وتوفير قاعدة للبيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالفساد. وبين أنه سيتم العمل على إصدار التقرير باللغتين العربية والإنجليزية بشكل ربع سنوي، بالإضافة إلى بيان شهري، من أجل تعزيز النزاهة، وتكريس متطلبات الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال تمكين المواطنين والمهتمين والباحثين وأصحاب القرار، من الوصول إلى البيانات المتعلقة بواقع الفساد في فلسطين.

مكافحة الفساد توقع (19) مذكرة تعاون مع جامعة النجاح، وكليات جامعية ومتوسطة

وقعت هيئة مكافحة الفساد مذكرة تعاون مع جامعة النجاح الوطنية، و(18) مذكرة مع كليات جامعية ومتوسطة، لتعزيز التعاون المشترك، واستمرار طرح وتدريس مساقات مكافحة الفساد لطلبة الجامعة.

حيث وُقعت مذكرة التعاون مع جامعة النجاح عبر تقنية «زووم»، فيما جرى توقيع باقي المذكرات في مقر وزارة التعليم العالي، تحت رعاية وزير وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أ.د. محمود أبو مويس.

وتضمنت المذكرات الاتفاق على طرح وتدريس مساقات مكافحة الفساد، وتشجيع البحث العلمي المشترك ودعمه وتشجيع أعضاء الهيئات التدريسية للبحث في قضايا مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية، وتحفيز الطلبة لإعداد بحوث ومشاريع تخرجهم في السياق ذاته ومكافأة الأبحاث المتميزة، بالإضافة إلى التعاون لتطوير وتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة الهادفة إلى تعزيز التدابير الوقائية، مثل المؤتمرات العلمية الأكاديمية وورش العمل والندوات واللقاءات، وغيرها



أسلوب جديد يستند إلى تحليل مخاطر الفساد

عملت هيئة مكافحة الفساد على اتباع أسلوب حديث في تحليل مخاطر الفساد لدى الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد، من تنفيذ دراسات تحليل مخاطر الفساد بهدف تحديد الثغرات القانونية أو الإجرائية أو الإدارية والتي قد تؤدي إلى ظهور شكل من أشكال الفساد في عدد من الجهات الخاضعة، ووضع خطط تنفيذية لسد هذه الثغرات، حيث أنهت دراسة تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة العدل والتي تناولت ثلاث إدارات عاملة في الوزارة وهي (الإدارة العامة للسجل العدلي، الإدارة العامة للطب الشرعي، الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل المنازعات)، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات المعزز للنزاهة والشفافية في منظومة عمل الوزارة. الدراسة قيد الترجمة والطباعة.

كما أنجزت الهيئة المسودة الأولية من وثيقة النزاهة الوطنية التي تحد من إمكانية حدوث الفساد في المراحل المختلفة لعمية الشراء العام، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات الشراء العام، ومطابقتها لمعايير النزاهة، كما أعدت المسودة الأولية من تقرير: «تعزيز الحوكمة في عطاءات هيئة الإمداد والتجهيز.

إلى ذلك تابعت الهيئة توصيات دراسة تحليل مخاطر الفساد التي نفذتها الهيئة مع وزارة الصحة في العام ٢٠١٩، للمضي قدماً في تنفيذ توصيات الدراسة خاصة فيما يتعلق بالإدارة العامة للتأمين الصحي، وتمت مخاطبة وزارة الصحة لحثها على إصدار رزمة قرارات إدارية بهدف تحسين سير مشروع التأمين الصحي، كما عملت على مراسلة لوزارة الصحة لطلب الخطة التفصيلية المعتمدة في مجال التعامل مع اللقاحات لفايروس كورونا، بهدف المتابعة على التدابير الوقائية بخصوص عملية جلب وحفظ وإدارة وتوزيع اللقاحات.

كما اطلقت الهيئة التقرير الأول للمرصد الوطني لمؤشرات الفساد باللغتين العربية والإنجليزية، والذي جاء لبناء قاعدة بيانات داخلية لعمل دوائر ووحدات الهيئة، ويوفر هذا التقرير مؤشرات إحصائية متاحة للمستخدمين والمهتمين والدارسين حول أهم البيانات المتعلقة بعمل هيئة مكافحة الفساد ونيابة جرائم الفساد ومحكمة جرائم الفساد، ومتاح على الصفحة الكترونية لهيئة مكافحة الفساد، كما اطلقت استطلاع رأي حول رضى المستخدمين عن خدمات هيئة مكافحة الفساد، على الصفحة الإلكترونية الخاصة بهيئة مكافحة الفساد، واعدت المسودة الأولية من البروشور التعريفي عن المرصد الوطني لمؤشرات الفساد، بهدف تعزيز وعي المستخدمين بأهمية المرصد والبيانات الصادرة عنه.

مسابقات مكافحة الفساد تحتفي باهتمام واقبال طلبة الجامعات الوطنية



تجاوز عدد الطلبة المسجلين لدراسة مسابقات مكافحة الفساد في الجامعات الفلسطينية منذ العام ٢٠١٧ ولغاية الفصل الدراسي الحالي، (١٠,٠٠٠) طالبا وطالبة في (٨) جامعات هي جامعة القدس المفتوحة بفروعها في الضفة وغزة، والجامعة العربية الامريكية، وجامعة الاستقلال، جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، جامعة فلسطين التقنية(خضوري)، جامعة فلسطين الاهلية. وأثنى رئيس هيئة مكافحة الفساد أ. رائد رضوان، على تعاون وجهود الجامعات الفلسطينية في التعاون مع الهيئة في مجال تشجيع الطلبة لدراسة هذه المسابقات المهمة

التي طرحت في الجامعات بما يعزز الوعي والادراك بأهمية تعزيز النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد، داعياً الطلبة الى أهمية الالتحاق والتسجيل في هذه المسابقات في الجامعات والكليات الجامعية التي تم توقيع مذكرات تفاهم وتعاون مشتركة معهم بدعم واسناد من وزارة التعليم العالي.

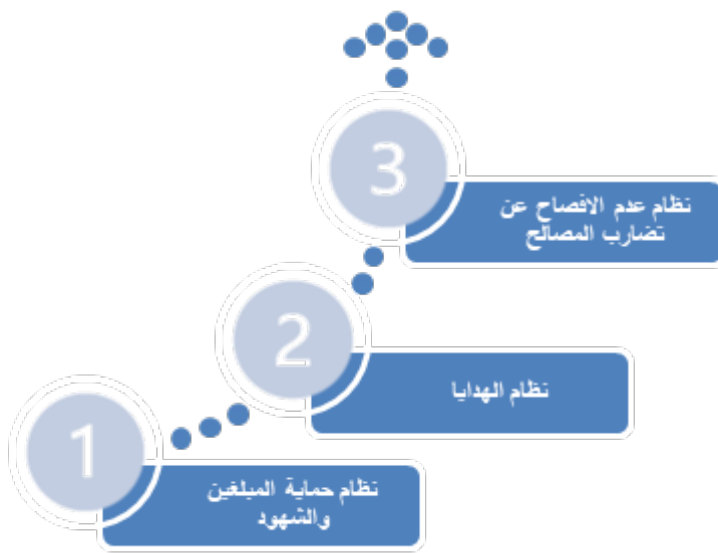
ووفقاً للإحصائيات الموثقة لدى الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في هيئة مكافحة الفساد، فان عدد الطلبة المسجلين لهذه المسابقات بلغ (١٠١٨٩) طالبا وطالبة منذ بدء تدريس هذه المسابقات، في حين بلغ عدد الطلبة المسجلين لهذا العام الدراسي الحالي (١٣٦٠) طالبا وطالبة سجلوا لدراسة المسابق العام مكافحة الفساد تحديات وحلول، ومسابق الحقوق (جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني)، موزعين على النحو التالي، (١٢٣٧) طالبا وطالبة في المسابق الأول، و(١٢٣) طالبا وطالبة في المسابق الثاني. ومن حيث ترتيب الجامعات فقد سجل في جامعة القدس المفتوحة بفروعها في الضفة الغربية وقطاع دراسة هذه المسابقات (١٠٥٣) طالبا وطالبة منهم (٦٧٨) طالبا وطالبة في فروع الضفة الغربية و(٣٧٥) طالبا وطالبة في قطاع غزة، في حين جاءت جامعة بيرزيت في الترتيب الثاني بمجموع (٩٠) طالبا وطالبة، وجامعة النجاح الوطنية بمجموع (٦٠) طالبا وطالبة، جامعة فلسطين التقنية خضوري(٣٣) طالبا وطالبة في البكالوريوس) و(١٠) في الماجستير، جامعة فلسطين الاهلية (٣٦) طالبا وطالبة، الجامعة العربية الامريكية(٣٠)، و جامعة بوليتكنك (٢٨) طالبا وطالبة، جامعة الاستقلال (٢٠) طالبا وطالبة.

وحدة الشؤون القانونية في هيئة مكافحة الفساد

تعتبر وحدة الشؤون القانونية إحدى الوحدات المستحدثة وفق الهيكل الوظيفي الجديد للهيئة ٢٠٢٠، حيث كانت الوحدة وفقاً للهيكل الوظيفي القديم عبارة عن دائرة ضمن الإدارة العامة للشؤون القانونية، لتصبح الآن وحدة مستقلة يشرف على أعمالها معالي رئيس الهيئة وتمارس مهامها تحت إشرافه.

تضطلع الوحدة بمهام عدة وهي: المساهمة في رسم الخطة الاستراتيجية للهيئة، إبداء المشورة القانونية في الاتفاقيات الدولية قبل وبعد الانضمام إليها، إبداء الرأي والاستشارات القانونية للمسائل المعروضة عليها، إبداء الرأي القانوني حول مشاريع القوانين والأنظمة المحالة للهيئة من قبل مجلس الوزراء، إعداد طلبات تفسير القوانين والأنظمة التي يكتنفها الغموض وتقديمها للجهات المختصة، إعداد ومراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بعمل الهيئة، عقد الورشات والندوات المتعلقة بقانون مكافحة الفساد وأنظمتها وإجراء التدريبات حولها، إعداد ومراجعة العقود التي تبرمها الهيئة مع الغير متابعة وتنفيذها، إعداد الدراسات والبحوث القانونية المتعلقة بعمل وأنشطة الهيئة في مختلف مواضيع القانون.

استطاعت الوحدة تحقيق العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠٢٠، انطلاقاً من المهام المحددة لها، حيث قامت الوحدة بإعداد وصياغة أنظمة مثل نظام الإفصاح عن تضارب المصالح، نظام الهدايا، نظام حماية المبلغين والشهود، وذلك بهدف استكمال المنظومة القانونية الواردة بقانون مكافحة الفساد، ومتابعة إصدارها من خلال التواصل مع الجهات المختصة في مجلس الوزراء إلى جانب اقتراح مشاريع قوانين معدلة لقانون مكافحة الفساد، وعدد من مشاريع القوانين التي تعزز قيم النزاهة والحوكمة في القطاع العام.



وعلى صعيد إبداء الرأي والملاحظات على التشريعات المحالة من مجلس الوزراء، قامت الوحدة بإبداء الملاحظات القانونية حول (٨) مشاريع قوانين و (١١) مشاريع أنظمة و (٢) مقترح سياساتي واحد. وانطلاقاً من الدور الوقائي الذي تمارسه الهيئة وفقاً للاختصاصات المسندة إليها؛ بهدف توعية الخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد والأنظمة الصادرة بمقتضاه، على أشكال وصور الفساد التي أصبحت مجرمة بموجب تلك الأنظمة، قامت الوحدة بالتعاون مع الإدارة العامة للنزاهة والوقاية

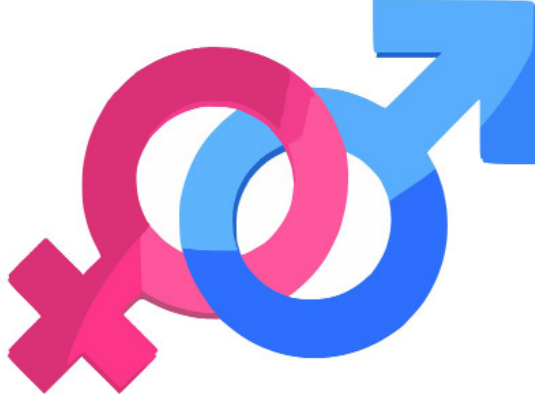
من الفساد من إعداد دليلين تشريعيين يتعلقان بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح ونظام الهدايا.

وعلى صعيد الاستشارات القانوني تلقت الوحدة العديد من طلبات إبداء الرأي القانوني، وقامت بإبداء الرأي القانوني ووضع الاستشارات القانونية على ما تم إحالته إليها، خلال الفترة القصيرة من استحداث الوحدة، حيث بلغ عدد طلبات الرأي القانوني ما يقارب ١٥ طلباً تنوعت ما بين إبداء الملاحظات على الاتفاقيات ومذكرات التفاهم أو إبداء الرأي القانوني على معاملات ذات أثر مالي أو إداري.

أما على صعيد الأدلة الإجرائية وإدارة المخاطر: فقد أنهت الوحدة إعداد دليل إجراءات عملها، كما أنهت إعداد الخطة التشغيلية التي ستنفذها خلال هذا العام، وبخصوص إدارة الجودة والمخاطر فقد بدأت الوحدة بإعداد خطتها حول إدارة المخاطر من خلال تعبئة مصفوفة المخاطر بالتنسيق مع الإدارة العامة للتخطيط والسياسات. وتنفيذاً لاختصاص الهيئة ودورها في التوعية من الفساد ومخاطره قامت الوحدة بالتنسيق مع الادارة العامة للنزاهة والادارة العامة لتخطيط بتدريب (٢١٥) موظف عمومي على نظامي الافصاح عن تضارب المصالح ونظام الهدايا، الى جانب تدريب (٦٥) طالب من طلاب جامعة النجاح الوطنية على اجراءات البحث والاستدلال عن جرائم الفساد ومتابعتها، وتدريب (١٥) طالب من طلاب جامعة القدس ابو ديس على نظامي الافصاح عن تضارب المصالح والهدايا، وتدريب (٥٠) طالب من طلاب جامعة الاستقلال على صور واشكال الفساد وطرق تلقي الشكاوى ومتابعتها.



النوع الاجتماعي عامل للتغيير وطريق لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



النوع الاجتماعي ومكافحة الفساد ما هي العلاقة بينهما، وكيف يمكن الجمع بين المنظورين؟ كيف يؤثر النوع الاجتماعي على مستويات الفساد، وهل إدماج النوع الاجتماعي كعامل للتغيير في برامج مكافحة الفساد يساهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؟ هنالك مجال واسع لطرح الأسئلة حول العلاقة بين المفهومين.

يؤثر الفساد بشكل متفاوت على الفئات السكانية الضعيفة وخاصة الذين يعيشون في فقر والذين هم فقراء أميون

وغير مدركين لحقوقهم واستحقاقاتهم، كما تؤثر العديد من أشكال الفساد على كل من النساء والرجال، ولكن بالنظر إلى العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين في المجتمع، تكون النساء أكثر عرضة للفساد ونتائجه في العديد من الأماكن.

كما يؤثر الفساد على النساء بشكل أكبر كونهن يتحملن المسؤوليات الأسرية في مجال الخدمات والرعاية، وفي حالة الفساد فإن الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية تقل وتساء جودتها لان الفساد يمس الموازنات المرتبطة بهذه الخدمات.

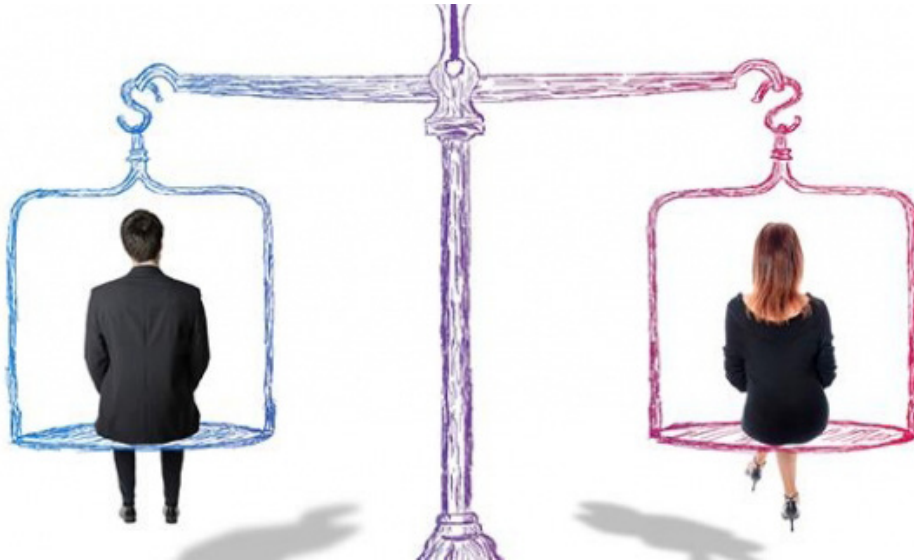
جادل البعض بأن النساء أقل فساداً من الرجال، حيث أظهرت بعض استطلاعات الرأي في عدد من البلدان أن عدداً كبيراً من الناس اعتبر أن الرجال هم أكثر فساداً من النساء وسجلت بعض الاختلافات من بلد لآخر، ويأتي هذا الطرح بالاعتماد إلى نتائج تشير إلى أن النساء تحرص إلى أن تكون أكثر رفضاً وإقبالاً على المخاطرة حيث أشارت إحصائيات الجريمة أن النساء تحاول تجنب المخاطر، وهو ما يمكن أن ينطبق على جرائم الفساد أيضاً وكانت نتيجة هذه الإحصائيات بأن جاءت بتوصيات تدعو إلى تواجد أكبر للنساء في مناصب السلطة لغايات الحد من الفساد، وعلى الجانب الآخر يوجد أبحاث أخرى حديثة تركز إلى فكرة الفرصة والتعرض للخطر وأهميتها في هذا السياق حيث أشارت هذه الأبحاث بأنه لو أتيحت الفرصة للنساء للوصول إلى السلطة لكن فاسدات بقدر الرجال، إلا أنه لا يوجد لغاية الآن ما يؤكد على أن المرأة إما أكثر أو أقل فساداً من الرجل.

كما تشير الإحصائيات إلى انه و برغم أن النساء الأكثر تضرراً إلا أنهن الأقل تبليغاً و يمكن أن نعزو ذلك إلى البعد

الاجتماعي وهشاشة وضعها؛ الأمر الذي يرجع إلى الثقافة المجتمعية فالنساء بحاجة لاستشارة العائلة، حيث يلعب الموروث الاجتماعي الدور الأكبر بل الأبرز في صعوبة حديث النساء حول مختلف القضايا منها الفساد وبالتالي يشكل الموروث الاجتماعي عائق في تقديم النساء للشكوى في حال وقوع الفساد وقد يكون الخوف من تبعات هذا التبليغ سواء على المستوى الوظيفي أو المستوى الاقتصادي كالخشية من فقدان الوظيفة ومصدر الرزق. ولأن المرأة في غالبية قضاياها تلام حيث ينظر لها بأنها المذنب الوحيد في مختلف القضايا منها الفساد وبالتالي خوفاً من توجيه أصابع الاتهام لها تفضل الصمت على أن تقوم بالتبليغ.

لذلك يجب التأكيد على توفير حاضنة قابلة لحماية النساء اجتماعية وثقافية حتى يمكن إخراطهن لبذل جهود مضاعفة في مواجهة الفساد المنتشر في كافة القطاعات، كما يجب أن تلمس النساء أهمية وجدوى دورهن في الإبلاغ وتقديم الشكاوى والمشاركة بكافة الجهود لمكافحة الفساد، ليدركن أن دورهن ومساهمتهن ستحسن من مستوى الخدمات المقدمة لهن، وستساهم في تعزيز الوصول لحقوقهن، والدفع بعجلة العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والعمل، وهذا يعني قدرتهن على التأثير في أبناءهن ووعيهم، وتثقيفهن والحاجة ماسة لتوعية الأجيال الجديدة كي تحارب ثقافة الفساد والمحسوبيات والرشاوى وهدر المال العام.

وضمن هذا الإطار العام للنظرة لدور المرأة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد يعتبر إدماج النوع الاجتماعي في برامج مكافحة الفساد عاملاً للتغيير في تدابير تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويمكن تطبيق ذلك من خلال تطوير البيئة المناسبة لتمكين وإشراك المرأة ومؤسساتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتعزيز ثقافة الإبلاغ وتشجيع النساء على الإبلاغ عن ممارسات فساد بحقهن، ورفع وعيهم بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، والعمل على تعزيز معرفة النساء بأهمية مكافحة الفساد وأثر ذلك على رفايتهن وكرامتهن للمساهمة في تحقيق العدالة للجميع. حيث أن مشاركة المرأة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد تساهم في تحقيق العدالة بين الجنسين في إدارة الشأن العام والمال العام والمساواة وعدم التمييز في تطبيق القانون.





حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء واقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم

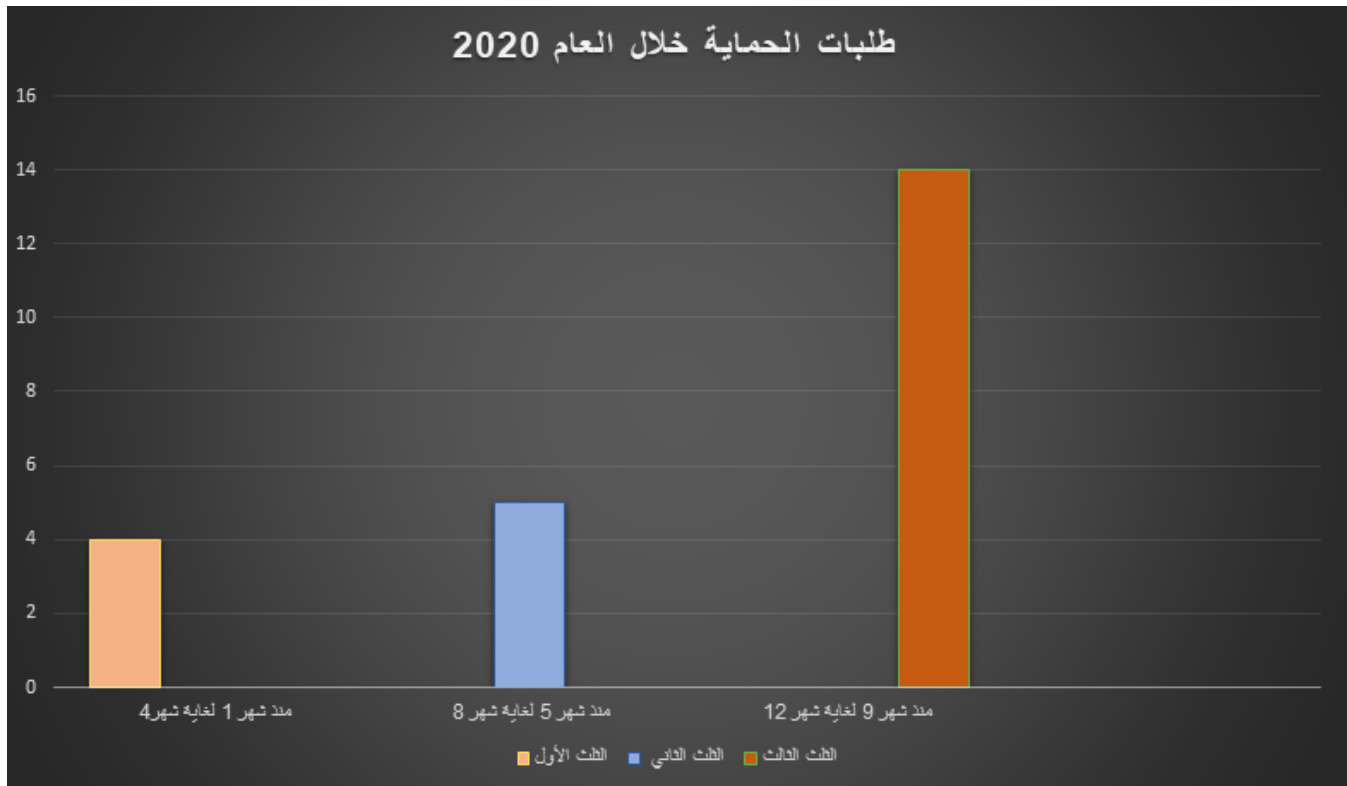
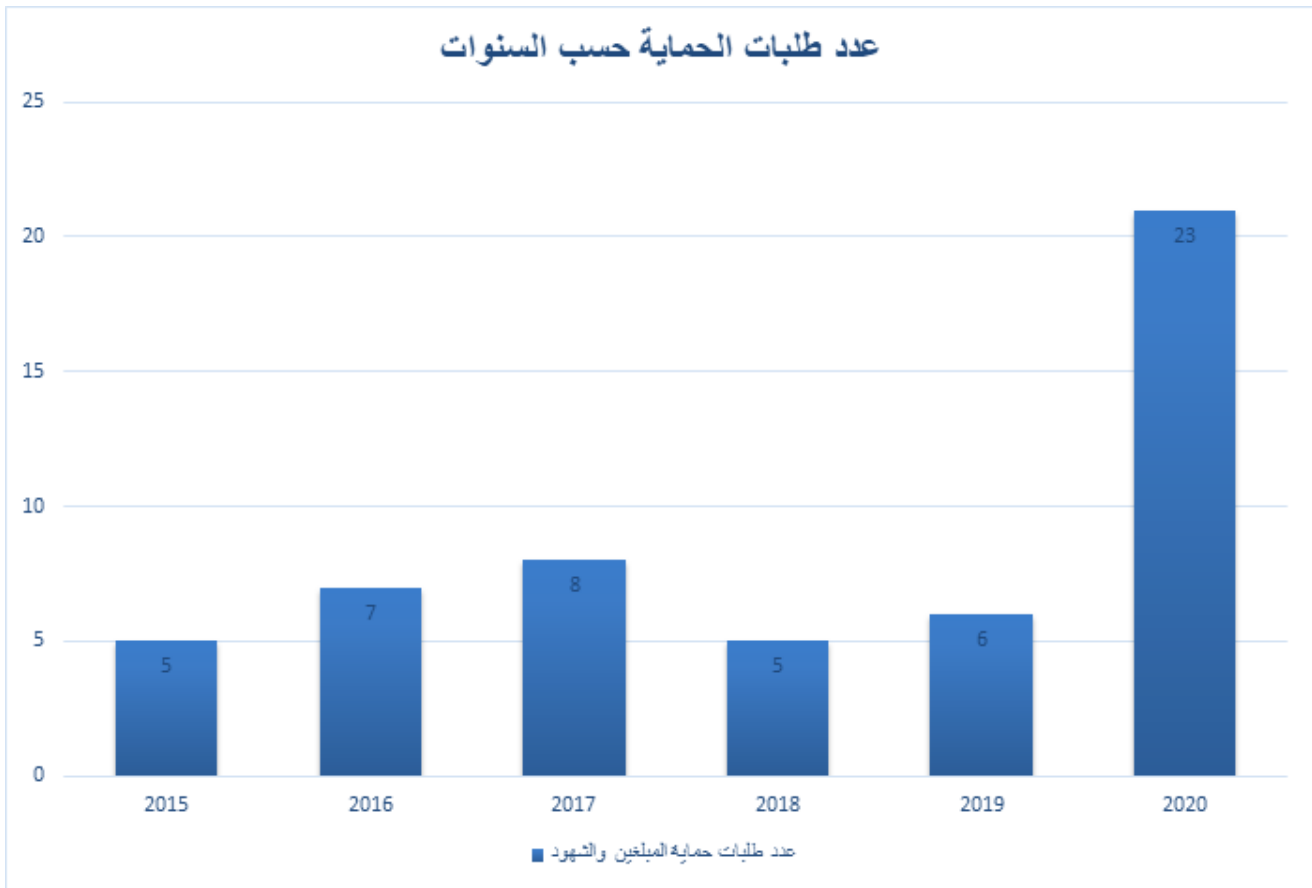
حماية الشهود والمبلغين من أي تهديد أو اعتداء وذلك بسبب ما قدموه من معلومات في ملفات فساد هي شرط لدعم سيادة القانون واستمرار عجلة محاربة الفساد، ويذكر ان للمبلغ أهمية بالغة في الحفاظ على مجتمع مفتوح وشفاف، ولذلك يجب حمايتهم من أي اعمال انتقامية سواء اكان على المستوى الشخصي او الوظيفي أو القانوني.

الشهود هم أساس نظم العدالة الجنائية التي تعمل بشكل جيد لان تعاونهم مع السلطات القضائية ضروري لمحاكمة الجناة بنجاح لذلك فان حماية الشهود من الترهيب او التهديدات الجسدية من المشتبه بهم في ارتكاب جرائم الفساد هي شرط لتحقيق العدالة.

في هذا الصدد سعت ولا زالت هيئة مكافحة الفساد على تعزيز الدور الأصيل للشهود والمبلغين من خلال اقتراح تأطير حمايتهم بنظام متكامل يعنى بكل ما يناط بهم من آليات للحماية وما يتمخض عنها من اثار في قضايا الفساد، ولاقت خطوة الاقتراح قبول لدى مجلس الوزراء ليصار إلى إقراره ونشره في نهاية العام ٢٠١٩، وعلى إثر ذلك تم انشاء وحدة حماية المبلغين والشهود في الهيئة لتباشر أعمالها أصولاً.

وإن السعي المتلاحق في إتمام منظومة حماية الشهود والمبلغين لن يتحقق بدون تضافر الجهود من قبل جهات الاختصاص والجهات الشريكة وذلك من أجل ان تتلاقى هذه الجهود مع الحماية التي تليق بأهمية المبلغون والشهود الذين وصفوا بأنهم «عصب مكافحة الفساد، ويجب أن تشملهم حماية غير عادية من جهات الاختصاص، فلولا همتهم وغيرتهم وأمانتهم وايجابيتهم واستقامتهم، لرتع الفاسدون في المال بأكثر مما تتحمله مقدرات شعبنا وإمكانياته.

ومن هذا المنطلق وبعد تأسيس وحدة حماية المبلغين والشهود في هيئة مكافحة الفساد تم السعي للفت المواطن لمفاهيم الحماية وإمعان نظرهم على ارتفاع مستوى الأمان والسرية لدى الهيئة ممكن انعكس على شعورهم بالراحة وعدم الخوف من الاعمال الانتقامية المتوقعة بسبب قدومهم للهيئة، وما يؤكد هذه النتيجة ان الوحدة يوما يلي الاخر تتقدم بخطاها نحو الحصول على ثقة المواطنين ولا تزال تسعى للمزيد، فنرى أن طلبات الحماية في الأونة الأخيرة تضاعفت لدى الهيئة على النحو الذي تعكسه الأشكال التالية: -



كُن شريكاً بالإبلاغ عن شبهات الفساد



تتقدم هيئة مكافحة الفساد ممثلة برئيسها معالي الأستاذ رائد رضوان وكافة العاملين فيها بأحر التهاني وأصدق الأمنيات من الشعب الفلسطيني والأمم العربية والإسلامية بحلول

عيد الفطر السعيد

آملين من الله أن يعيده علينا وعليكم وقد تحققت أمانينا بالحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وكل عام وأتم بألف خير

media@pacc.pna.ps



www.facebook.com/PACC.PALL



www.pacc.ps



البيرة / البالوع / شارع مكة



02-2424016



02-2424015

